في طريق المعاهدة

•

لم نكن نتبين أول الامر شيئاً من « الغاية » التي تجري السياسة اليها . فقد كانت الخطة سراً في دوائر وزارة الخارجية في لندن ، ولم تكن هذه الدوائر تعلن منها الا الخطوة الآنية ، ولم تكن تعلنها إلا الى بطانتها من جهازها العربي في العراق كفخامتي نوري السعيد وصالح جبر اللذين كانا يستعينان بامثال السيد عبد المهدي وصادق البصام وحمدي الباجه جي وأرشد العمري وعمر نظمي وجمال بابان وغيرهم من جنود هذه الطبقة .

لم نكن نتبين مما يجري غير الخطوات الآنية المتعاقبة حتى اذا اجتمع منها العدد المتسلسل ضممنا منهـــا جزءاً الى جزء ، ووضعنا مقطعاً الى آخر فاذا بالصورة المجتمعة من هذا كله بشعة منكرة ، دعانا هولها الى ان نصرخ من الذعر ، ونثب بايماننا المذخور .

وقد صرخنا في اللحظة المناسبة وكان كل من حولنا يرتعد تحت سيطرة من الرهبـــة كادت تنجح في مد « سحابة بورتسموث » النموذجية في العراق لتمد على غرارها سلسلة من المعاهـدات في البلاد العربية جمعاء .

وقد ظهر مما سجلناه الى الآن ان بريطانيا تجد في نفسها أمسّ الحاجات للسيطرة على الشرق وانها ارادت ان تسلك الى هـــذه السيطرة من طريق العراق بعقد هذه المعاهدة بعـــد ان اخفقت محاولتها للسلوك اليها عن طريق مصر .

ثم ظهر مما سجلناه ايضاً ان العراق متطور تطوراً يوازن طماحه وجماحه ، فهو واعٍ مضافاً الى قوة شكيمته الاصيلة في خلائقـــه وطبائعه فليس سهلاً ان ينقاد لهذه السيطرة التي يأباها لنفسه ويأباها لغيره من بلاد الشرق .

هذا وذاك اجتمعا فرسما خطـة السير لسحابة بورتسموث التي جاءت من بعيد تمشي على مهل ، وتقبل رويداً رويداً لتهطل رذاذاً ناقعاً لا وابلاً غامراً .

ذلك لأن الشدة في مثل ظرفها العـــالمي المتأثر بالتجاذب امر بديهي الفساد ، فهو في هذه الحال لا يستطيع الخروج بعنف عـلى الوعي الجياش في العراق لان العنف يضر بالحاجة الى السيطرة التي نجدها بريطانيا ماسة لقواعد اسواقها وَسوْقها معاً .

لذلك كانت مضطرة الى اللين والى بذل الوعـــود ، والسخاء بعرض الاماني ، وكانت مضطرة الى تبديل سياستها الى حـد ما ،

وصبغها بما يقرب بروحه الى العدل والمساواة لتدنو بعض الدنو الى طمأنينة العراق وغيره من اقطارنا ، ثم ليتسنى لها ان تأخـــذ منا ما تشاء .

ولاجل أن نوضح ذلك لا بدّ لنا من حفظ السلسلة التاريخية لهذه الخطوات . ونحن مضطرون من أجل هذا أن نرجع عامين إلى الوراء على الأقـــل وهي أقصر مسافة يكتفي بها الحديث عن مرحلة كهذه .

فهم – إذن – نرجع عامين كاملين او نتجاوزهما قليلاً فنقف إلى حدث خطير تكشفت عنه أخريات كانون الاول في أخريات سنة ١٩٤٥ في غير انتظار ولا سابقة ، وسنشهد في هـــذا الحدث الخطير سمو الوصي الامير عبد الاله يلقي عـــلى الاعيان والنواب خطاباً تاريخياً يتأثر في نهاية الحرب بالتيارات الحديثة تأثراً بعيداً ، فيدعو – وهو غير مسؤول – إلى حياة ديمقراطية تعنى بالاصلاح عن طريق الاعـــتراف بالحريات ، واعتماد الشباب في المسؤوليات والوظائف الكبرى ، وبجانبة التقاليد الطائفية في سياسة (المراكز) وتسنم الحكم – ، كل ذلك باسلوب جديدتنبض فيه روح المذاهب السياسية الشعبية الحديثة . وقـــد ساق اركاناً من هذه المذاهب كالضمانة ، والعدل الاجتماعيين واعداد الجيل لتحمل المسؤوليات .

وللتاريخ نثبت هذه الوثيقة بالنص . قال سمو الوصي على عرش العراق في بهو امانة العاصمة بتاريخ ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٤٥ :

« اليوم وقد مضت شهور على انتهاء الحرب في كافـة الميادين بفوز الديمقراطيـة الساحق وصار العالم يتخبط في المشاكل المعقدة

التي تفتقر الى حلول عادلة حاسمة ليتوطد السلام رأينا انه قد آن الاوان لنستعرض على مسامعكم الكريمة بوصفكم ممثلي الامة والناطقين بلسانها جانباً من الماضي والحاضر مسجلين الاسس الثابتة في سياسة هذه المملكة ثم نخلص من بعد ذلك إلى ما نراه حرياً بان يؤخذ ويعمل على تحقيقه في سبيل اعلاء شأن هذه المملكة وانهاض شعبها .

فلقد اتضح بجلاء ان القاعدتين الركينتين اللتين لم يعتورهما أي طاريء هما :

اولا – من حيث الكيان السياسي : ان المبدأ الذي اجمع عليه دوماً هو ان الدولة العراقية ملكية دمقراطية حرة مستقلة .

ثانياً – في ميدان السياسة الخارجية : تمسكت الحكومات العراقية على التعاقب بالخطة المعروفة التي وضعها ساكن الجنان فيصل الاول باني كيان هذه المملكة .

ولقد دلت الحوادث المختلفة على بعد النظر الذي انطوت عليه تلك الخطة الرشيدة . ولم نجد غير هاتين القاعدتين الراسختين خطة أو منهجاً متفقاً عليه بين الحكومات والهيئات السياسية الوطنية لكفل الاصلاح والتقدم المنشودين . ولما كانت العوامل الاقتصادية والتطورات السياسية والاحوال الهامة تقضي بوضع مثل هذه الخطة التي ترسم الخطوط الاساسية لميثاق هذه البلاد الوطني وسياستها القومية على نحو لا تختلف عليه الاحزاب والهيئات الوطنية السياسية إلا في نظراتها المتباينة إلى التفاصيل وطرائقها الخاصة بوسائل التنفيذ فقد انتهينا إلى انه من الضروري ان نعرض عليكم

الاركان القوية لهذه السياسة القوية العامة وذلك حسبما املتهـــا مصلحة هذه الامة .

اولا ــ الصيانـــة الاجتماعية : وهي تستهدف ايجاد العمل للعاطلين ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين وتأمين مستوى صحي ومعاشي وثقافي للمعوزين وضمان العيش للعجزة وكبار السن ممن لا مورد لهم وصيانة كرامة الفرد وحياته وهذه المسألة ــ أي الصيانة الاجتماعية ــ تبلغ الغاية القصوى من الاهميـة بالنسبة إلى أي اصلاح حقيقي يراد تحقيقه .

ثانياً ــ العدل الاجتماعي : ان هذا العدل لن يتحقق بالاقوال بل بالاعمال والخطط الموجهة لينال كل عراقي أقصى ما يستحقه من حقوق دون ما انحراف فلا تفرقة بسبب العنصر ولا تمييز بداعي المذهب وانما ينبغي تضافر الجهود باخلاص لالغاء أي عامـــل من شأنه توليد هذه الفوارق . ويجب توزيع مغانم البلد ومغارمه عـلى ابنائه بعدل لئلا ينشأ الالم والحسرة في جهة ، والطغيان والجشع في جهة أخرى . وبذلك يصبح الشعب كله كتلة واحدة مرصوصة البنيان تتعاون على انهاض البلاد والذود عن حياضها .

ثالثاً ــ اعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحـــكم والمسؤوليات . فلقد نجحت البلاد في سياسة تكثير المثقفين ثقافـة عالية من شبابها . ولكن هذه السياسة ظلت بعيدة عن التوجيـه الصحيح الذي قوامه فسح المجال لاكبر عـــدد من ذلك الشباب للاضطـــلاع بمختلف المهام وتمكينه من تبوء المناصب الكبرى وممارسة المسؤوليات المتعددة وموالاته بالتشجيع والاسناد باخلاص

ليتأهب للنهوض بمهام تلك المناصب والمسؤوليات منفرداً عندما تحتم ذلك الانفراد سنن الطبيعة ، ويضمن نجاحه فيها . وكما نحرص على بذل كل ما في طاقتنا لاعداد خلف صالح لنا من الاولاد والاحفاد مستعدين للنضال في الحياة من بعدنا فكذلك ينبغي للوزراء وكبار الموظفين ممن تنتهي اليهم الشؤون والمهام الخطيرة ان يعملوا بنفس الهمة والاخلاص في اعداد مثل هذا الجيل للبلاد والمسؤوليات .

هذه هي الاركان الاساسية للسياسة الوطنية التي لا غنى لاي حزب او هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمناهجها التفصيلية التي تضعها مستهدفة خدمة البلاد وتحسين شؤونها . فان الاحزاب والهيئات السياسية الوطنية التي لم يعد يصح بقاء البلاد خلواً منها ستتقدم الى الامة بخططها في معركة الانتخابات . فمن فاز منها على سواه بثقة الشعب وتأييده اضطلع بالحكم ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك للسياسة الوطنية على طريقته الخاصة الموضحة في منهاجه الذي يكون قد عرض مفصلاً على الناخبين ونال ثقتهم وتأييدهم . هذا وان لائحة قانون الانتخاب الجديدة التي يؤمل أن تنظروا فيها لتشرعوها في القريب ستيسر على الناخبين الافصاح عن رغائبهم وتمكنهم بذلك من توجيه سياسة البلاد توجيهاً ديمقراطياً كاملاً. وهذه اللائحة هي وليدة الحاجة الناشئة عن تطور البلاد في خلال ربع القرن الاخير والمرحلة البعيدة السارة التي قطعتها في سبيل التقدم والنضوج في جميع نواحي الرقي . ونحن إذ نخاطبكم في هذا نرجو أن تشاركوا الامة تقليب وجوه الرأي فيه وفي ماينبغي

اتخاذه مع المسؤولين للسير بالبلاد نحو هدفها الاسمى على ضوء أحكام القانون الاساسي الذي هو خير نبراس يستضيء به كل منا في قيامه بالواجب المترتب عليه وبذلك يتاح للشعب أن يشعر أن الحكومة منه واليه...

*

وكانت مفاجأة غير منتظرة .

اما رجال السياسة التقليدية فقد حاروا بالامر يومئذ وضاقوا به ولم يعرفوا مرده لانه جاء دون مشورتهم . بل كان بظاهره خروجاً على فلسفتهم المؤسسة على الشدة والاخذ بالارهاب والضغط. وقد رأيت السيد عبد المهدي وطبقته الذين طالما حاورتهم بهذه الفلسفة وحاولت صدهم عنها — رأيتهم يستقبلون الخطاب هذا بضيق شديد .

واما الهيئات الاخرى المعارضة لهذه الطبقة فلم يكن الامر عندهم أقل غرابة منه عند رجال السياسة التقليدية. غير انهم رحبوا به وعدوه خطوة الى الانتقال شبيهة بخطوات الزعماء المعدودات في الفترات الحاسمة .

وكان الخطاب بعدئذ ، عند حسن ظن الفريقين ؟! كان شوكة في عين الطبقة الحاكمة كما ظنوا حين ضاقوا به ، ثم كان حجة للمعارضة قرت به عينها كما قدرت. فراحت ترددهفي كل مناسبة من مناسبات الدعوة الى التحرر . وما ندري أكانت السياسة في دور الانتقال هذا تقصد إلى إحداث تلك الضوضاء على اثره بين الطبقتين لتمر إلى اغراضها بسلام في ظل هذه الخصومة الصاخبة ،

ام لم تكن تقصد الى ذلك . ما ندري على نحو الجزم ، ولعل الوثائق التي لا يمكن نشرها الآن تثبت في المستقبل شيئاً من ذلك، وكل ما نلاحظه الآن ان جنود السياسة الانكليزية في العراق لم يكونوا على علم سابق بالأمر ، ولا نستبعد ان يكون قادتهم عالمين . ومما لا نشك فيه ان كثيراً مما يعلم هؤلاء القادة يكتمونه عن هؤلاء الجنود .

ومهما يكن من شيء فقد جاء هذا الخطاب في عهد كان ما يزال خاضعاً لظروف الحرب الاستثنائية ، وكانت الرقابة والسجون والمعتقلات ما تزال سيوفاً مصلتة ، وكانت — في قبال ذلك — تتضافر الجهود على انقاذ « الحرية » من هذه البراثن . وكانت الصيحات تتجاوب داعية الى السلم التي يصفو اليها الجو او يكاد ، منادية الى الغاء هذه القيود على ضوء مصالح الشعوب المصطرعة في ميدان الاستقرار المنشود .

على اثر هذا كله جاء خطاب الوصي في المؤتمر الاول من نوعه ، وقد فهم — بعد حيرة المفكرين بامره الفاجيء — على انه اتجاه جديد في سياسة « واقعية » تنقل الناس من حياة منكرة بقيودها الى حياة محببة بحريتها .

غير ان الغموض كان ما يزال مسيطراً على الموقف ، وكان الصراع بين « القديم » و « الجديد » يزيد حراجة هذا الغموض ويعقد الخطة في نظر القائمين بالحكم فتهولهم المسؤولية ولا يدرون أيها الاصلح لهم: مواكبة الحياة السائرة فيما هي ماضية فيه ، أم المحافظة على ما تعودوه من أساليب السياسة القديمة ؟

وليس أدل على هذه الحيرة من الأزمة الوزارية التي لم تسبق بمثلها في تاريخ العراق الحديث . واعني الازمة التي عقبت خطاب سمو الوصي المذكور بعد أسابيع قصيرة .

ففي شباط سنة ١٩٤٦ استقالت وزارة السيد حمدي الباجه جي فبدأ الحكم لأول مرة في عيون عشاقه دميا بشعاً ثقيلاً جديراً ان يتفرقوا عنه ويولوا الأدبار .

وأخيراً اضطر سمو الامير الى أن يعقد مؤتمراً آخر دعا اليه خمسين رجـــلاً أو نحو ذلك ممن ترأسوا الوزارات ووزروا خاصة وكلمهم في الامر وكلموه ، وبحث وبحثوا معـه الموقف على ضوء التيارات الحديثة ليضعوا نواة السياسة الجديدة التي تنقذ الحكم من هذه الازمة .

وكانت المعاهدة وحفنة من المشاريع الاخرى تسهم بالضغط على الموقف وتدعو الى الفرار من الحكم من جهة ، كما تدعو الى التيسير في الحطة والتسهيل في تحرير الحياة من جهـة اخرى لتستطيع تلك المشاريع ان تجد السبيل الى الظهور وراء المغريات .

وهنا بدأت عملية التجارب في مواجهة السياسة الجديدة فظهرت التجربة الاولى في عهد السيد توفيق السويدي الذي حلت به الازمة في ٢٣ شباط سنة ١٩٤٦ وكان الحل متجهاً الى السيد صالح جبر لولا ان أصيب في عودته من عمان بكسر يده وكان في حاشية الامير في زيارة تتصل بهذه الحوادث الشاغلة .

ولو القيت اليه الوزارة يومئذ لتغير سير الحوادث ولكانت نهاية التجارب هي البداية .

ولكن هكذا قدّر، واضطلع السويدي بالامر فاطلق السيد سعد صالح وزير الداخلية بومئذ اسرة الحزبية ،وما يتصل بها من الحريات، ولكن مجلس الاعيان – وكر السيد نوري السعيد – لم يدع لها مجالا للعمل. وكانت لي معها وقفات حاسمة كانت من اسباب سقوطها. ولكنني اسجل هنا للتاريخ انني لم اعارض وزارة السويدي صادراً عن الغرض الذي رمى اليه الاعيان ، بل كان لي في معارضة فخامة السويدي رأي وطني محض . وكانت من اجل ذلك تجمعني طريق المعارضة بالقوم فقط . وايضاح هذا والتدليل عليه في كتاب آخر من هذه المجموعة .

ومهما يكن من أمر فقد كانت وزارة السويدي التجربة الاولى، وقد فشلت كما فشلت التجربة الثانية في عهد السيد أرشد العمري، على نحو ما اشرنا اليه في الفصل السابق . وقد ألف وزارته في حزيران من السنة نفسها .

هواية نوري السعيد

وقد أشرنا الى التجربة الثالثة في وزارة السيد نوري السعيد عقيب وزارة أرشد فيما تقدم من كلامنا . ولكننا نريد ان نعود اليها الآن لصلتها الاكيدة بوزارة السيد صالح جبر ، بل لانها الوزارة التي بدأت بها وزارة السيد صالح جبر باسم نوري ، لتمهد لوزارة نوري باسم صالح كي يقتسما تنفيذ الخطة فيكون أخف القسمين وزراً في عنق نوري ، ويكون أثقلهما في عنق صالح الذي استغل نوري غروره لحمل الاثقال .

ولا مراء في ان السيد صالح جبر حظي خلال السنوات الاخيرة في البلاط ، كما اؤتمن عنـــد السلطات الانكليزية ، وحظوته تلك وائتمانه هذا صادفا قبولا من فن نوري السيد السياسي فهو من هواة الألاعيب البهلوانية في مغالبة الرجال الطالعين ، حتى لقد مهر في هذا الفن إلى حد الارهاب ، ويحفظ عنه رفاق عهوده من مؤرخي العراق السياسي انه كان بطلاً لأكثر الفواجع التي مرت في تاريخ العراق الاخير . وما من فاجعة اصابت رجلاً ممن برزوا إلا كان هو مصدرها الذي تؤول اليه .

وهذا سياسي طالع فليتكيء عليه وليَلْهُ به زمناً فيحمله اثقال السياسة الصعبة ليصيب به غرضين : الاول حمل مصالح الاستعمار على عاتق غيره ، والثاني الهيته الخالدة : العبث برجل جـــديد ، والتلذذ بضحية جديدة .

واكبر عيب عرفته في صالح جبر انه امرؤ ينفـذ ما يؤمر به دون مراجعة حتى فيما يشكل عليه فهمه ، فهو مع مراجعيه جبار يلقي كلمته ولا يجب ان يتلقى فيها استيضاحاً ، لانه هو كذلك يأخذ الكلمة ولا يحدث نفسه ان يستوضح ، وهـــذا ما جره الى مصيره المظلم ، فلقد نصحنا له بالاستقالة بعد موقفه من فلسطـــين فأبى ، أولم يقوَ إلا عـــلى الاباء – بتعبير أصح – ولو استقال قبل المعاهدة مستجيباً لكان اليوم من الابطال ،بما أحرز في ميدان فلسطين من توفيق عربي ملحوظ .

غير ان الامر كان يجري في سمت المعاهـــدة وما يتصل بهـا من مشاريع الخليفة دون ان يكون لحياة صالح جبر أو موتـــه

دخل في الحساب .

وعلى هذا كان الاتفاق فتقدم نوري السعيد في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ للتجربة الثالثة وهو كاره ، إذ كان يؤثر أن يعمل وراء الستار ، ولكن الظرف كان محتاجاً الى نعومة ملمس نوري السعيد وبشاشة سياسته ليلطف الجو الذي كدره ارشد العمري ، ويمهد للسياسة بانتخاب يعطيه صفة واقعية بتأليفه من اكثرية مستقلة ليكون في المستقبل عوناً على تنفيذ المشاريع من جهة ، ثم ليعلن ضمناً ان الاحزاب ما تزال هي الاقلية في منطق الواقع .

وهذا حق لولا ما ارتكبه من المخالفات الصريحة ولولا ان للاحزاب فلسفة معقولة في رفض هذا الواقع ، وهي ان مصلحة الوطن تقضي بانتخاب المثقفين للمجلس وان استلزم انتخابهم مخالفة ديمقراطية لان هذه المخالفة مجبورة بما يعوضونه على الوطن من حفظ حقوقه وسلامة استقلاله وعدم تأثرهم في هذين بما يتأثر به العوام من الممثلين الذين لا يهمهم سوى حفظ أراضيهم وسلامة طبقاتهم .

وسواء أكان هذا حقاً أم كان باطلاً فالذي حدث ان تم الاتفاق على ان يشكل السيد نوري الوزارة وفق هذه الخطة ويكون في وزارته السيد صالح جبر والسيد صادق البصام ليعملا ويعمل معهما السيد عبد المهدي المنتفكي على تأليف مجلس وزارة « جبر » المقبلة التي هي وزارة نوري السعيد في نفس الوقت .

وليكون صالح وصادق بعيدين عن التهمة عين اولهما في المالية وثانيهما في المعارف واحتفظ نوري بالداخلية ليحفظ كفة الحياد في الانتخاب (كذا) .

ولم يمض شوط من مقدمات الانتخاب حتى ضجت الاحزاب بالسخط والاستياء من مداخلة الوزيرين واقحامهما نفوذ الوزارة في التأثير على اصوات الناخبين واعصابهم، الامر الذي أدى الى الاتفاق بين « كتلة» نوري – صالح على استقالة الوزيرين بعد جدال طويل ليبرهنا على انهما نافذان بعيدين عن الوزارة ايضاً .

ثم بدأت الانتخابات بعد ان افهم نوري السعيد جميع المتصرفين في مؤتمر عقده في وزارة الداخلية ان رئيس الوزراء المقبـــل هو « صالح جبر » .

وبدأ « النسر الحديدي » – كما كان يسمى صالح جبر – نشاطه في « مقره » من « الرايشستاغ » – كما كانت تسمى بناية كاظم مكية التي تشمل مكتب صالح جبر .

وكانت الجولات الانتخابية تسفر عن نجاحـــه بالاجبار ان لم يكن بالاختيار ، وقـد سجلت النجف والاعظمية ، والكرخ من بغداد ، والصويرة فضائح لا تنسى في تاريخ الانتخاب .

واخيراً ختم نوري السعيد عهده بمجلس آذار سنة ١٩٤٧ وهو مجلس من أبرز خصائصه أنه تألف بالتعيين . وانجلت المجاجة عن انشقاق صادق البصام على صالح جبر لانه انفذ طاقته كلها دون ان يكون له من الحصة غير خدمة صالح ، ولكنه لم يطق الاستمرار في معالنة صالح بالعداء فعاد اليه موقتاً لينشق عليه حين يستطيع .

وزارة صالح

وبعد التجارب الثلاث الماضية التي اعتبرت مراحل إعداد لتنفيذ

المشاريع ، لبناء الجدار الشرقي في وجـــه الروس جاءت وزارة صالح جبر لتبدأ العمل .

وكانت – كما قلنا – مهيأة له من قبل ، ومع ذلك فقد ابتدأت بشيء من الغموض له مظهر الازمة الوزارية . لكأن « الأزمة » أصبحت تقليداً يسبق تشكيل الوزارات منذ سنة ١٩٤٦ .

والواقع ان شيئاً من التعقد لم يحصل ،فقد كان مقرراً أن يرأس الوزارة صالح جبر ، غير ان اسبوعاً مضى على الناس غامضاً يضيق الصدر على نحو لم يسبق له نظير في تاريخ الوزارات العراقية ، فقد كان يستعصي حتى على علماء السياسة من الخاصة مصير الوزارة ، ولا سيما بعد أن أجريت انتخابات رئاسة الاعيان وفاز بها صالح جبر .

وكانت الاسباب التي تدعو إلى هـذا الغموض أسباباً جوهرية معقولة . فالرئيس المقبل صالح جبر من غير شك ، ولكن المصلحة السياسية كانت تقضي بكتمان ذلك حتى تذلل العقبات كلها ، وأهم ما يبدو لنا من هذه الاسباب ما يلي :

١ – كتمان التواطؤ على إسنـــاد الوزارة إلى جبر باصطناع هذه الازمة .

٢ – فسح المجال للتشاور بهدوء في الامور الخطيرة التي تقدم عليها الوزارة ، وكان مقرراً ان يكون ثمنها بقاء صالح في الحكم خمس سنوات على الاقل .

٣ – الاحتيال لاختراق التقاليد المتبعة في سياسة المراكز العليا ونبذ الطائفية باسناد الرئاسة لصالح جبر ، اذ كان اسنادها لشيعي اولاً في تاريخ العراق الحديث .

٤ – استغلال الطائفية باعتبار آخر وتحريك عواطف الشيعة – وهم الاكثرية – ليكونوا جنداً للمعاهدة في المستقبل .

٥ – اقناع الوزراء في وقت أطول ومفاوضتهم قبل اعلان تكليفه لئلا يظهر ما كان متوقعاً من حدوث الازمة باحجام الكثيرين عن العمل برئاسة صالح جبر ، وذلك ما اضطره للرضى بالعناصر الضعيفة التي شكلت منها وزارته .

٦ – الاستعانة على تكبير معنوية صالح جبر باسناد رئاسة الاعيان اليه .

هذه الامور حبست المشاورة في دائرة ضيقة جداً من سياسي بغداد واثارت شكوك الكثيرين من رجالات السياسة الذين يستشارون عادة في مثل هذه الظروف .

واصيبت بغداد خلال العشرة الاخيرة من آذار سنة ١٩٤٧ بحمى الوسواس حتى ازاحت جريدة الساعة الستار فنشرت صورة صالح جبر وعلقت عليها ما يلي :

« فخامة صالح جبر ننشر صورته دون مناسبة .. ؟! » ، وكان لهذا التعليق دوي تجاوبت به اندية السياسة في العراق .

ثقل المسؤولية

على أن أهم أسباب التأني مما ذكرناه آنفاً انما هو ثقل المسؤولية التي يريد الاضطلاع بها . فقد كانت تنتظره شبكة من الاعمال الحساسة التي لا يؤمن معها من الثورة في السياستين الداخلية والخارجية .

فقد كان داخل العراق يجيش بتطاحن حزبي عنيف يلهبه حس عظيم بالوعي الصاعد ، وبالحاجة الى التنظيم والاستقرار والعـــدل والمساواة ، واصلاح الجهاز الحكومي ، ذلك كـله مضافاً الى ما تحتاج اليه البلاد من اصلاح في الاقتصاد والزراعـــة والتموين . وكانت السياسة الخارجية تضع على راحتها صندوقاً عجيباً تجد في طبقاته المعاهدة ،والجلاء ،والامتيازات الاجنبية ، ومشروع سورية الكبرى ،واتحاد العراق وشرق الاردن، والاتفاقية التركية ،وقضية فلسطين ،وقضية مصر، مضافاً الى ما يجره اتجاه الحجاز إلى اميركا ، هذه الدولة التي أقبلت على منافسة الانكليز في امتيازات النفط منافسة ادخلت على العراق عبئاً جديداً الى اعبائه الثقال ، وهـذا العبء هو الذي كلفه، لا الضغائن التاريخيـــة وحدها ، منافسة ابن السعود في جلسات الجامعة ، كما بعثـه الى عقد الجلسة المشتركة بين الاعيان والنواب في (٢٤) اذار سنة ١٩٤٧ في مؤتمر تاريخي هز أبهاء الجامعة العربية ، ولعله امعن بعد ذلك فاراد ان يلقي الفتنة بين العراق والحجاز لينفذ مشاريعه تحت ستار (فرق تسد). وربما عرضنا لهذه النقطة فيما يأتي من كلامنا فان دقة وضعها كادت ان تجعلنا من المشاركين بايقاظ هذه الفتنة التي وقى الله شرها .

الصنعة في المنهج الوزازي

كل ذلك كان يتسلسل بتقـــدير وتفكير دون شك ، وكان الساهرون على صنع الوعي هم الآخرون يصدرون عن تقدير وتفكير. ولكن التسلسل من جانب السياسة الحاكمة كان يستعين بالحكم على

فرض خطواته كما يستعين بالتكتم وتحصين اسراره الفاضحة بسور من الغموض صفيق .

ونريد ان لا ننسى اثر الصراع في هذه المراحل جميعاً لان سرّ التطور في الخصمين على السواء يكمن في صميم هذا الصراع ، وينضج على لهبه .

ومن هنا رأينا منهج صالح جبر منهجاً ضخماً في ظاهر الامر عُني عناية بالغة بروح الاصلاح التي يصبو اليها الجميع ، فقد وصف العراق بعد تطبيق المنهج الذي وعد بتطبيقه فاذا هو جنة فيحاء . أما المعاهدة فلم يطل الوقوف اليها بل اجتازها باختصار بليغ فقال : « انه سيقف فيها مع بريطانيا على قدم المساواة وقوف الند للند » . ومن الحسن ان نلتفت الآن إلى خطاب الوصي الذي اشرنا اليه آنفاً لنرى وجوه الشبه في تسلسل السياسة التقليدية التي تداور الوعي .

ولا غبار على منهج وزارة جبر لو طبق بحذافيره ، ولكن ظهر بعدئذ انه صنع خصيصاً لانشاء (سحابة بورتسموث) . فالوعد بالانشاء والتعمير والانعاش لغة استعمارية ترمي إلى خداعنا على اعتبار اننا قوم بسطاء يروقنا بهرج القول ، كما تروق الاغرار والصبيان الالوان الزاهية .

والاختصار في مادة تعديل المعاهدة كان جزءاً من هذه السياسة المغفلة التي ما تزال تحسب اننا من القوم البسطاء ، لذلك صاغتها بهذا الإسلوب لترينا بعدئذ معجزة (بورتسموث) اذ تقف بغداد ولندن وقوف الند للند في عقد يعطي لبغداد نصيباً من النفع في حيز خيالي

ممتنع الوقوع ، وللندن النصيب الواقعي المطرد الوقوع !

ونوجز هذا وما يتصل به فنقول : ان عذوبة الريق في هذا المنهج كانت مظهراً من مظاهر الصنعة الانكليزية الـــتي اضطرت ازاء صرامة الوعي وخشونة النقد الى المداورة من ناحيـة ، والى القناعة بالاصلاح الاقتصادي من ناحية أخرى لتستطيع التوصل الى الاحتفاظ بجوهر ما تريده لا من العراق فقط بل من الشرق كله .

ولا أحدثك في هذا الموضوع مستنداً إلى الاستنتاج المجرد فقد ظهر ان المنهج الوزاري وضعت صيغته بالاشتراك مع أقطـــاب السفارة الانكليزية واحكمت آياته بوحي الخطة المرسومة في دوائر الوزارة الخارجية بلندن .

وبينما كان يؤلف هذا المنهج في السفارة الانكليزية كانت العصبة من اعضاء مجلس الاعيان تخلو الساعات الطوال إلى نفسها لتؤلف جبهة الدعاية للمنهج . ولعل من انصاف التاريخ ان نسجل هنا ان العصبة المذكورة لم تكن تتجاوز السيد عبد المهدي المنتفكي والسيد صادق البصام الذي كان يقوده سكرتير مجلس الاعيان ، أمـــا غير هؤلاء فكان يماشيهم في حدود مصالحـه الخاصة . ولا أعرف مشروعاً من المشاريع السياسية التي كانت تهيأ باسم مجلس الاعيان او باسم طائفة منه تصدر عن غير السيد عبد المهدي وصادق البصام بعد استشارة صالح جبر ونوري السعيد ومن يوحي اليهما ، وكانت هذه المجموعة الاداة المباشرة لتحطيم الجهاز الوطني واقصاء رجالاته ، وكانت تقبل على عملها هذا بنشاط واندفاع لسببين اولهما اشباع رغبة السياسة المسيطرة وثانيهما الحرص على بقائها هي حاشية مقربة

لدى الحكم .

وكان من أقوى الاسلحة التي تشهر لحماية هذه المشاريع النعرة الطائفية على لسان السيد عبد المهدي لأنها في العراق وتر حساس ، والشيعة اكثرية فيه تضافرت العهود البائدة على ظلمهم ، فكان هذا المدخل من الحقيقة الراهنة موفقاً إلى حد بعيد في تكوين جبهة يصح الركون اليها والتعويل عليها عند الحاجة .

وكان هذا كله أقرب العوامل وأقواها على احداث الثغرة الهائلة بين الشعب والحكومة ، ثم كان أقرب العوامل وأقواها على تأريث نار الحقد والضغينة ايضاً .

إحصاء وأسواء

عرضنا فيما سبق استطراداً الى سلسلة من المشاريع هي في جملتها السلسلة التي تتألف منها سياسة الانكليز الاقتصادية والاستراتيجية في العراق . والواقع ان شيئاً منها لم ينشأ في عهد صالح جبر وإنما هي من مواليد العهود السابقة المتصلة بسياسة النزاع الانكليزي — الروسي ، كما ان الواقع يثبت ان بعضها مفيد للعراق اذا لم يكن كله شريطة ان تلاحظ فيه حقوق استقلال العراق وسيادته الوطنية .

ولكن هذه المشاريع الحيوية بالقياس الى مصالح الانكليز لم تكن في مختلف تلك العهود تجد سنداً من الظروف السياسية المتعاكسة ولا عوناً على تنفيذها ، هذا مضافاً الى تأثير هذه الظروف والمفاجئات على ترتيب هذه المشاريع تقديماً وتأخيراً بقياس عرضها

للظهور والتنفيذ ، وحكماً وتعديلاً بالقياس الى الصيغ النهائية التي تتلاءم ويقظة الشعوب الشرقية .

فكان تأخرها ناشئاً من هذا كله ، ومن انتظار الوقت المناسب لعرضها واحداً بعد الآخر ووضعها موضع التنفيذ .

وكانت وزارة صالح جبر في نظرهم هي الاداة الصالحة لايجاد هذا الظرف، وانما كانت كذلك لأنهم اوجدوا لها الصفة اللازمة من تمثيلها للرأي العام، وانبثاقها من الاكثرية فقد أيدها أغلب النواب والاعيان .

ولم تكد تتألف ، في ٢٩ آذار ١٩٤٧ ، حتى مشى اسمها يطوي الآفاق ويعبر البحار معطر الاردان بالثناء الجميل على نحو م يعهد لوزارة عراقية من قبل، فاذا لندن ونيويورك تعنيان عناية خاصة بالترويج للعراق والدعاية لصالح جبر والتسبيح باسم عهده .

لقد كان هذا وحده عند علماء السياسة ومؤرخي الاحداث حافزاً للشك وباعثاً على التساؤل ... انه ثمن لعمل ، فما هو ؟وانه جو لحركة فما هي ؟

لقد أرادت الانكليز أمراً في مصر، وأرادته أمراً تجعل منه الوحدة القياسية لصلاتها العسكرية والسياسية ببلاد العرب، ولكن مصر وقفت وقوف الصخرة الراسخة ممتنعة على الانكليز بشمم و كبرياء .

وما نسي العرب قضية العراق وهم يشهدون معركة مصر ويتطوعون لها. فسألوا وألحفوا في السؤال،ما بال الجلاء في العراق لم يتم ؟ وما بال معاهدة العراق خرساء لا تتكلم ؟

غير ان رجع السؤال عاد بهذا الجواب : «العراق ينتظر النتائج في مصر ليستفيد من اخطاء مفاوضاتها لتصحيح مفاوضاته » !...

وبعد أن حفظنا هذا الجواب عدنا نتساءل : أيكون الثناء على وزارة العراق الجديدة تهيؤاً للمفاوضة في المعاهـــدة ؟ واذا كان كذلك فأي المفاوضين يصحح الخطأ الذي تعرضت له المفاوضات المصرية ، أهو العراقي فيتأكد وعي مصر ؟ أم الانكليزي فتنتصر لندن ببغداد على القاهرة ؟

ولكننا لم نستطع ان نجيب اول الامر لان المفاوض العراقي كان يؤكد ان مفاوضته ستكون على أساس (الند للند) وكان مطمئناً إلى ان بغداد ستقود الشرق ، وقد قادته بالفعل ولكن من حيث لم يخطر ببال المفاوض العراقي .

بهذا حدثت نفسي وأنا أتتبع مجرى السياســـة وساءلتها اول الامر أي المشاريع المخلفة سيكون فاتحة العهد ؟ أيكون تعديل المعاهدة نقطة البدء ؟ غير اني لم أستطع ان اجيب عليه جازماً ، وإن كان يبدو لي أن الابتداء بتعديل المعاهدة ابتداء بعمل عنيف ، وان كنت أنا ارجح البدء به ليجد في طريقه من « مصر » مؤنساً ومن مفاوضاتها مساعداً على اجتياز هذه الدروب الموحشة .

بيد ان السياسة كانت عينت المراحل وقدرتها وفرضت قبـل البدء بالمفاوضة مقدمات من تنفيذ المشاريع الاخرى لتقيس مـدى النجاح في المراحل الصغرى قبل البدء بالصعاب من المراحل الشاقة .

ولنشر الآن بايجاز الى الخطوات التمهيدية للمفاوضة وآثارهـا بتكوين البعث ، وانشاء الانتفاضة .

قضية فلسطين

من المؤسف ان تتخذ هذه القضية المقدسة ستاراً لتغطية الآثام التي يرتكبها الاستعمار في بلادنا جمعاء . وقـــد أثبتت الوقائع ان فلسطين أصبحت (عاملا مساعداً) لانزال البـلاء في كل بلد عربي يراد به السوء . فاذا أراد المتعاونون مع المستعمرين على تنفيذ احدى المحاولات الصعبة اثيرت مشكلة فلسطين فأعلنوا الحماسة لها وجرى الابعاز في ظلها الى ما وراءها سراً ، وهذا ما يدعو الى اليأس منها فيضاعف الاسف عليها لانها ستظل « رهينة » ، يرصدها المستعمر لكل صعب يعترضه في غيرها .

وقد أثيرت قضيـــة فلسطين في عهد صالح على هذا النمط كما اثيرت في العـــالم العربي بل العالم الاسلامي باسره لتكون طريقاً يصل منها الانكليز الى حيث يشاؤون ثم تظل هي راسية في مكانها من شاطىء الحكم الانكليزي .

وليست قصة التقسيم ، غير فصل من (مأساتها) الخالدة الرامية الى امرين لا أمر واحد ، رسوخ الانكليز وفضيحة الروس .

وبقدر ما يتصل من الامر بالعراق نجح صالح جبر نجاحاً ملحوظاً بسياسته الفلسطينية وابدى في بيروت والقـاهرة نشاطاً رفعه الى مصاف أعلام العرب ، بل سبق من تقدموه الى هذا الميدان بازمان .

ولو لم يغره هـذا النجاح لكان فيه متسع لنفع فلسطين ونفع العراق معاً ، ولو كان سياسياً يدين بمبدأ وطني لكان بعد أن اصاب هذا النجاح سخر بنوري السعيد الذي سخر منه ، ولكن الغرور

والاغراء ، تعاونا عليه فلوياه وصوراه للناس اداة استعمارية بشعة قاسيـــة .

الاتحاد الاردني العراقي

وفي غمرة الحماسة لفلسطين استيقظت مشاريع نوري السعيد او المشاريع التي تبناها – على الاصح – فظهرت الاتفاقيـة العراقية الاردنية ، وحقيقة هذه الاتفاقية من ناحية الانكليز انها لبنة من الجدار الانكليزي في وجـــه الروس باعتبار انها خطوة الى اتحاد عربي مشترك القيادة مربوط باتحاد شرقي أساسه ميثاق سعد آباد .

وحقيقتها من ناحية العراق – من حيث يفكر نوري السعيد – انها خطوة الى تحقيق مشروع سورية الكبرى الذي سيتوج بـــه جلالة الملك عبـدالله او سمو الامير عبد الاله في رأي آخر او جلالة الملك فيصل في رأي ثالث ، وما اختلفت هـذه الآراء فلا خلاف في ان الخطة كانت تتجه الى توحيد العراق وسورية وشرق الاردن والقسم العربي في فلسطين وربطها جميعـاً بمعاهدات تتطور تدريجاً فتؤلف منها وحدة تعمل على اتحاد عربي أوسع .

ومن هنا نشأ الخلاف المخيف بين الهاشميين والسعوديين واتسعت الشقة حتى مالت مصر إلى الحجاز وذعرت الهيئة الحاكمة في دمشق فانضمت الى هؤلاء .

هذا قبل التطور الاخير الذي يتجه الآن في مصر اتجـــاهاً معاكساً يأخذ بزمامه نحو العراق لاسباب ليس محل ذكرها هذا الموضع .

وفي كل حال فقد أبرمت الاتفاقية الاردنية العراقية – وفيها نواة الاتحـــاد المذكور – دون ان تصادف الا معارضة ارتدت عنها كليلة .

الاتفاقية التركيـة

لا داعي لأن نكرر ذكر المغزى من الاتفاقية العراقية التركية فهي من هذه المشاريع التي فصلنا مراميها . ولكنها من عمل نوري السعيد ، عقدها في تركيا ايام حكم السويدي ، وكان موفداً لغير هذا الغرض ، وكان تردد حكومة السويدي بقبولها احد الاسباب في استقالتهـا إذ اعتبرت الاتفاقية تبرعاً من نوري السعيد وعدته عملاً شخصياً .

ولأمر ما بقيت الاتفاقيـــة في مكتب وزير الداخلية ينتظر طوال عهدي أرشد العمري ونوري السعيد نفسه دون ان يحـــين وقت ابرامها ، حتى إذا أطل عهد صالح تحركت مع مـا تحرك من المشاريع ،وأبرمت فيما أبرم في الشهور الاولى من تربعه في الدست.

الاتفاقية الاسترلينية

وكما كانت تصفيات الحسابات السياسية والعسكرية في هـذه الاتفاقيات تجري وفق غاية مقررة من التمهيد الى معـــاهدة بورتسموث فقد كانت هناك حسابات اقتصادية وانشائية لا بد من تصفيتها كذلك قبل عقد هذه المعاهدة ، ولا بد من الاعـلان عنها حسنات وخدمات يقاس بها النجاح في تصوير المعـــاهدة بصور

الخدمات والحسنات أيضاً .

وأهم هذه الحسابات الاقتصادية تلك العشرات من الملايين التي للعراق في ذمة لندن من بقايا الحرب فهي ديون ثابتة للعراق ايجاباً ثبوت بطلان معاهدة (١٩٣٠) سلباً ، لذلك كان عليها أن تبرىء منها ذمة لندن الاقتصادية قبل ان تشغل ذمة العراق السياسية البريئة بمعاهدة جديدة .

ومن هنا نشأت فكرة (الاتفاقية الاسترلينية) ، فهولت علينا أمر الخروج من هذه المنطقة ، ويسّرتنا لاستهلاك انقاض جيشها المستهلكة بما للعراق من عشرات الملايين هذه .

وهكذا باعتنا وهماً بنقد وضعت له صيغة من الاحاجي ضل في فهمها حجى الاقتصاديين وآثرت بعلمها كله استاذها ابراهيم الكبير ـ اسماً ـ دون سواه ..!؟

ومن الحسابات الاقتصادية الأخرى تأسيس المصرف الوطني الذي صاغته حجاباً لهنوات الاتفاقية الاسترلينية ، وشفعته بتأسيس المصرف الزراعي توكيداً لهذا الحجاب .

أما الاعمال الانشائية فنشاط السكك الحديدية بمشاريع الخطوط والمطارات والجسور التي كان أهم ما ترمي منه الى تأمين مواصلاتها العسكرية وصيانة النفط والتغلغل في اواسط العراق ووصل ايران بالعراق وسورية .

لأن ذلك كله مما تحتاج اليه بعد معاهدة بورتسموث في حالتي السلم والحرب معاً .

مع ابن السعود

ونحن حين نريد ان نلم باطراف الموضوع على نحو الاستيعاب لا يسعنا ان نغفل ظاهرة الخلاف الناشب بين العراق والحجاز في حين ان العرب يتداعون الى الوفاق وجمع الشمل ، ويرون من فلسطين داعياً الى تأليف القلوب .

ومن السهل أن نجيب على هذا بعد قليل من الامعان بان العمل الذي استعان بحماسة فلسطين على اخفاء ما سينتهي اليه ، عمل ينتفع بالضجيج ، سواء أكان هذا الضجيج منسجماً مؤتلفاً ، أم كان مشوشاً مختلفاً ، ولعل التشويش والاختلاف بطبيعتهما أقرب إلى طبيعة ما يحتاج اليه هذا العمل .

ذلك هو بالضبط ما حرك الخلاف بين الهاشميين والسعوديين بين يدي المعاهدة بالخصوص. وإحداث هذا الخلاف ينفع الانكليز في امرين: الشغب على بتروول الحجاز ، والاشغال عن انشاء معاهدة بور تسموث معاً فهو من حيث نظرت اليه هذه السياسة وجدت فيه ضالتها!؟

ومنذ شهور علا صوت في مصر يشتم الهاشميين فعلَتْ أصوات في العراق تشتم السعوديين ، والتفت انا للامر فلزمت الحياد بعداً عن الخوض في فتنة محرمة ، وقد رأيت الحكام في العراق ومصر والحجاز يتفرجون على هذه (الضوضاء) كأنها لا تعني أحداً منهم. ثم تطورت فاذا العاهل السعودي يتأثر من حيث يعلم او لا يعلم بهذه الضوضاء، فيتحزب لأميركا في حين أن العرب جميعاً يعادونها، ويومئذ فقط فارقني الحذر وخضت المعركة ضد هذا العاهل مدفوعاً

بايماني القومي فكتبت كلمات ثلاث جمعت فيها بين الصراحة والمنطق وسأنشرها في كتاب آخر .

ولولا الشبهة الوطنية لما خضت هذا الميدان . واذا كانت هذه من الزلات فليست هي اعظم وزراً من تصريحات جـــلالة العاهل المحتضنة للسياسة الاميركية في مأساة فلسطين ، حـتى مع فرض اقتناعه بان اشتداد اميركا ضد العرب كان خطة مدبرة للايقـــاع بالروس .

ومهما يكن من شيء فان أثارة السخط على جلالة ابن السعود كان مما يماشي الروح المسيطرة على الاجواء السائرة الى عقد المعاهدة التي نحن بصددها .

اسباب صهرت الوعي

هذه خطوات تتابعت لهذا الغرض دون شك ، ولكنها لم تكن بالخطوات الواضحة المنظورة لتؤثر ذلك التأثير الذي كشف عن العراق فجأة فاذا هو مؤثل لوعي قلما يتاح مثله لأحدث الحضارات واكثرها تأثراً بارفع الفلسفات .

فكيف حصل ذلك ؟

الجواب عن هذا نعرفه في الخطوات المنظورة الواضحة مما اخذه الناس على عهد صالح وأسلافه .

وعلى الاجمال فقد عيب عهد صالح بامور كانت كلها متصلة بما تدبره القيادة لتحقيق حلم المعاهدة ، واننا لنحصي بعض هذه الامور فيما يلي :

١ ـ التبذير الكثير بالسخاء على الرحلات ، من جهـــة وعلى العضاريط والمحسوبين من جهة اخرى على نحو ابهظ الميزانية وعرّضها للعجز . ومن الامثلة الصغيرة على ذلك مؤتمر العشـائر الذي صرف فيه لاصهاره عشرة آلاف دينار من أجل تقويتهم واعدادهم لعضده في تنفيذ المعاهدة لا لنصرة فلسطين في واقع الامر . وكانت هـذه من الاخطاء إذ خرج منها كثير الاعداء من اكثرية رؤساء العشائر الذين لا يرون اصهاره من اكفاء الزعامة .

٢ ـ الغلاء الناجم عن تهاونه بالتصدير وسماحه للتجار ورؤساء العشائر ان يخرجوا الحنطة والشعير مـن العراق تأليفاً لقلوبهم واستدراراً لمؤازرتهم .

٣ ـ العنف والشدة على المعارضة وخنق الحريات .

٤ ـ عدم المبادرة الى تطهير الاجهزة الضارة وضعف العنـاية بالمساواة .

٥ ـ المركزية العنيفة التي كان يستأثر بها الى حد جعل الاعمال العامة لا تسير الا بوناء وفتور .

٦ ـ طيش بعض وزرائه وانقسامهم ، وسعي بعضهم في هدمه دون علمه أو مع علمه الذي طغى عليه غروره ، فقد كان شاكر الوادي وزير الدفاع في وزارته يرأس كتلة من الوزراء بالنيابـة عن نوري السعيد ، وكان أبرز فرسانها جميل عبدالوهاب وزير الشؤون الاجتماعية . وكان يقابلهما ضياء جعفر وزير المواصلات على انه سعيدي ايضاً . أما جمال بابان وزير العدلية ووكيل رئيس الوزراء فكان يُظهر الحياد ، ولكنه كان يثير على صالح ويؤلب عليه من وراء الستار ،

وكل استفزاز أدى للوثبة كان على يده وكان ملحوظاً له أن يُنهي وزارة صالح بهذه الخاتمة. وسنشير الى ذلك في محله.

هذه الامور وما اليها نمت وتجسمت فاحدثت الوثبة.

بدء المفاوضة

بقي علينا – بعد جمع هذه الاجواء والعوامل – أن نعرف ان صالحاً لم يكن غير منفـــذ جاء الى امر جاهز، وذلك هو مصدر انزلاق صالح الذي القى عليه ظلاً من الغباء، والبعد عن الاستقلال الشخصي بشكل يناقض تمام المناقضة ما شاء صالح ان يعرّف به نفسه على الدوام.

وقد تندّر أحد ظرفاء المفكرين بعد تصديق المعاهدة فقال: لقد ضربت معاهدتنا الرقم القياسي بالسرعة!.. فقلت له: نعم..! وانه «لجبروت» في الطاعة والانقياد!..

ومن الواضح أن تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠ كان ضرورة من ضرورات المصالح الانكليزية قبل أن يكون مصلحة عراقية، لان الانكليز قبل غيرهم شعروا بتأثير ميثاق سان فرانسيسكو في إبطال هذه المعاهدة، لذلك رأوا أن يعيدوا اليها صفتهـــا الشرعية باسم التعديل.

وكان التعديل بعد هذا الشعور من مشاريع نوري السعيد التي تحدثت عنها الوكالات والانباء وعرض لهـــا المعلقون والكتاب السياسيون خلال السنتين الاخيرتين.

ولا يغرب عن البال أن سمو الوصي الامير عبد الاله قصد إلى

لندن خلال الشهور الاولى من عام١٩٤٧ ثم التحق به نوري السعيد في طريقه إلى نيويورك ليمثل العراق في جمعية الامم المتحدة في دورتها التي أسفرت عن تقسيم فلسطين .

يومئذ بدأت المفاوضة وطفقت دوائر وزارة الخارجية البريطانية تضع صيغتها بعد محادثات جرت بين بيفن ونوري السعيد بحضر من صاحب السمو ولي العهد الوصي الامير عبد الاله .

وكان منتظراً ان يستدعى صالح جبر في ذلك التاريخ بعد وضع الأسس للتوقيع وسمو الامير في لندن ، بذلك حدثني هو يومئذ ، ولكن ظرفاً فاجئاً في السياسة العربية انسأ التوقيع إلى ظرف آخر .

فلا غرابة بعد هذا في ان تضرب معاهدة بورتسموث الرقم السياسي بالسرعة لانها كانت في انتظار التوقيع لا اكثر .

*

لم تقبل هذه (السحابة) من أفق قريب ، ولم تظهر في الجو ظهوراً مفاجئاً ، ولكنها تجمعت من أبخرة شتى في آفاق غير منظورة ثم أقبلت تسعى في الافق من بعيد على مهل ، رويداً رويداً ، صادرة عن صنعة قدرتها تقديراً لتبلغ بها الحصب الذي شاءته من رذاذ ناقع لا من وابل غامر .

ولكن الرياح لم تجر بامرها . ولم تخضع لارادتها فاذا هي تهيج وتعصف في هبوب فاجيء أفسد على الصنعة غزلها ورد السحابة قطعاً منثورة لا تصلح لرذاذ ولا لوابل .